● أخبار قصيرة



بوتين: خمس غواصات نووية جديدة بحلول ٢٠٣٠

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الجمعة، دخول الغواصة النووية «بيرم» الخدمة رسمياً، خلال مراسم أقيمت في حوض بناء السفن «سيفماش» بمدينة سيفيرودفينسك شمال غربي روسيا.
وأكد بوتين أن البحرية الروسية ستتسلم بحلول عام ٢٠٣٠ خمس غواصات نووية جديدة حاملة للصواريخ البالستية، بينها ثلاث غواصات من فئة «ياسن-إم»، التي تنتمي إليها «بيرم».
وأشار إلى أن هذه الغواصات قادرة على العمل بدرجة عالية من التخفي في مختلف محيطات العالم، واستخدام أنواع متعددة من صواريخ كروز، بما فيها صواريخ «تسيركون» الفرط صوتية.
ولفت إلى أن البحرية الروسية تسلمت أربع غواصات أخرى من الفئة نفسها في السنوات الست الماضية، مشدداً على أهمية هذه القدرات في تعزيز الردع النووي الروسي.



كوستاريكا تمنع فرانشيسكا ألبانيزي من دخول أراضيها

دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، الجمعة، سلطات كوستاريكا إلى التراجع عن قرار منع المقررة الأممية فرانشيسكا ألبانيزي من دخول البلاد، معرباً عن قلقه البالغ إزاء تبرير القرار باعتبارات تتعلق بالأمن القومي.
وكانت ألبانيزي قد وصلت إلى مطار سان خوسيه لتسلّم شهادة دكتوراه فخرية من جامعة كوستاريكا، قبل أن تمنعها سلطات الهجرة من دخول البلاد، بذريعة وجود تحذير دولي بشأن صلات مزعومة بأعمال إرهابية.
وأثار القرار انتقادات أممية وجامعية. في ظل توتر سابق بين ألبانيزي والحكومة الكوستاريكية بسبب انتقاداتها لاتفاقية التجارة الحرة مع كيان الاحتلال ومواقفها من الحرب على غزة.

انتخابات إسبانيا تضع اليمين المتطرف أمام فرصة دخول الحكومة

تشهد إسبانيا اليوم انتخابات برلمانية مبكرة وسط منافسة محتدمة بين الحزب الاشتراكي بقيادة رئيس الوزراء بيدرو سانشيز، وحزب الشعب المحافظ، وحزب «فوكس» اليميني المتطرف، الذي يسعى لدخول الحكومة للمرة الأولى منذ سقوط نظام فرانكو عام ١٩٧٥.
وتتصدر أزمة الإسكان المشهد الانتخابي، بعدما ارتفعت أسعار العقارات والإيجارات بأكثر من ٨٠٪ بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٥، وسط عجز يُقدّر بنحو ٧٠٠ ألف مسكن، وتزايد معاناة الشباب من تكاليف السكن.
وتشير استطلاعات الرأي إلى تقدم حزب الشعب بنحو ٣١٪، مقابل ٢٩٪ للاشتراكيين و١٨٪ لـ«فوكس»، مايعزز فرص تحالف اليمين في الحصول على الأغلبية البرلمانية.
وتثير هذه التوقعات مخاوف من وصول اليمين المتطرف إلى السلطة للمرة الأولى منذ عقود، وما قد يحمله ذلك من تحولات في سياسات الهجرة والإسكان والمشهد السياسي الأوروبي.

مناطق صناعية وطرق التفافية ومراكز تسليح

الضمّ يلتهم فلسطين قطعةً قطعة.. والاستيطان يطوّق الضفة ويفكّك الجغرافيا الفلسطينية



تكشف أرقام الاستيطان عن مشروع متكامل لابتلاع الأرض الفلسطينية وتفتيت جغرافيتها، عبر المستوطنات والمناطق الصناعية والطرق الالتفافية وتسليح المستوطنين

الوفاق/ ما يجري في الضفة الغربية ليس توسعاً استيطانياً عادياً، ولا مجرد سباق على بناء المستوطنات وتوسيع حدودها؛ إنه مشروع متكامل لإعادة تشكيل فلسطين جغرافياً وديمغرافياً واقتصادياً، بحيث تتحول الأرض التي عاش عليها الفلسطينيون أجيالاً إلى مساحات متقطعة تحاصرها المستوطنات والطرق العسكرية والحواجز. بل يسعى الاحتلال إلى فرض واقع جغرافي وديمغرافي يجعل قيام دولة فلسطينية مستقلة أمراً بالغ الصعوبة. ويتقدم المشروع عبر قرارات حكومية ومخططات عمرانية ومناطق صناعية وشبكات طرق، بالتوازي مع توسيع تسليح المستوطنين، في إطار منظومة تستهدف ترسيخ السيطرة على الأرض واستغلال مواردها وتغيير هويتها.

أرقام تكشف حجم المشروع الاستيطاني

تكشف المعطيات أن الاستيطان الصهيوني لم يعد مجرد تجمعات سكنية، بل تحول إلى بنية اقتصادية وعمرانية متكاملة. فوفق هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، يدير كيان الاحتلال ٢٨ منطقة صناعية استيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، على مساحة إجمالية تبلغ ٨٨٤٤ دونماً، وتوفر هذه المناطق فرص عمل لنحو ١٤ ألفاً و١٠٠ عامل فلسطيني. وتستحوذ مناطق ميشور أدوميم وبركان وعطروت على نحو ٥١٪ من المساحة الإجمالية، فيما يُقدّر الاحتياطي المخصص للتخطيط الصناعي بنحو ٣٥ ألفاً و٢٥٨ دونماً، أي ما يقارب أربعة أضعاف المساحة القائمة. هذه الأرقام لا تعكس توسعاً اقتصادياً فحسب، بل تكشف عن ربط الاستيطان بمصالح إنتاجية وتجارية طويلة الأمد، بما يعزز استمراره وتوسعه على حساب الأراضي المتاحة للتنمية الفلسطينية. فحين تتحول الأراضي المصادرة إلى مصانع ومراكز تجارية ومرافق خدمية، يصبح الاستيطان مشروعاً يمتلك أدوات الاستمرار والتمويل والتوسع، بينما تتقلص المساحات المتاحة أمام التنمية الفلسطينية.

٥٤ مستوطنة جديدة وتسارع في ابتلاع الأرض

لم تتوقف خطورة المشروع عند المناطق الصناعية، بل امتدت إلى التوسع السكني المنظم. ووفق تقرير الاتحاد الأوروبي بشأن الاستيطان، المنشور في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٢٦، وافقت الحكومة الصهيونية خلال عام ٢٠٢٥ على إقامة ٥٤ مستوطنة رسمية جديدة في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، وهو أعلى عدد مسجل خلال عام واحد وفق التقرير. كما أُنشئت ٨٦ بؤرة استيطانية جديدة خلال العام نفسه، بمعدل بؤرة إلى بؤرتين أسبوعياً. ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ تقدمت المخططات المتعلقة بـ ٢٧,٩٤١ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، إضافة إلى ٣٥,٣٧٠ وحدة في القدس، ليصل الإجمالي إلى ٦٣,٣١١ وحدة ضمن مراحل التخطيط خلال عام ٢٠٢٥. ومن الضروري التمييز بين الوحدات التي دخلت مرحلة التخطيط والوحدات التي بدأ بناؤها فعلياً، لكن هذه الأرقام تكشف بوضوح حجم الاتجاه التوسعي. كما يكتسب مشروع منطقة E1 أهمية خاصة، إذ يتضمن مخططاً لبناء ٣٤٠١ وحدة استيطانية شرق القدس، وهو مشروع حذّر الاتحاد الأوروبي من أن تنفيذه سيؤدي إلى فصل أجزاء من الضفة الغربية عن بعضها وعن القدس الشرقية، بما يهدد التواصل الجغرافي الفلسطيني.

الطرق الالتفافية والحواجز.. تقطيع أوصال الجغرافيا الفلسطينية

لا يمكن فهم الاستيطان من دون النظر إلى شبكة الطرق التي ترافقه. فالطريق الذي يمنح المستوطن حرية الحركة قد يتحول، بالنسبة إلى الفلسطيني، إلى حاجز إضافي يفصل قريته عن أرضه ومدينته عن محيطها. ومع توسع الطرق الالتفافية والبوابات العسكرية والإغلاقات، تتراجع قدرة الفلسطينيين على التنقل والعمل والوصول إلى الخدمات الأساسية. ويشير تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادر في ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٢٦ إلى أن المستوطنين سيطروا، وفق تقديرات منظمة «السلام الآن» التي نقلها التقرير، على أكثر من ١٠٠ ألف دونم في المنطقتين «أ» و«ب»، مستخدمين العنف والتهديد في تقييد وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم وفي بعض الحالات الضغط على العائلات لمغادرة منازلها. وفي بلدة حلحول بمحافظة الخليل، أشار التقرير إلى أن التوسع الاستيطاني والقيود المرتبطة به حدّا من وصول الفلسطينيين إلى نحو ١٤ ألف دونم من أصل ٣٧ ألف دونم يملكونها. وتعكس هذه المعطيات أثر الاستيطان والقيود العسكرية على الأراضي الزراعية ومصادر الرزق، فضلاً عن تداعياتها على التواصل الجغرافي الفلسطيني.

مع توسع الطرق الالتفافية والبوابات العسكرية والإغلاقات، تتراجع قدرة الفلسطينيين على التنقل والعمل والوصول إلى الخدمات الأساسية

تسليح المستوطنين يفاقم الاعتداءات ويهدد المدنيين

يترافق التوسع الاستيطاني مع تصاعد البعد الأمني، ولا سيما توسيع تسليح المستوطنين وإنشاء مراكز للتدريب العسكري. ويشير التقرير الأساسي إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تداخلاً متزايداً بين أدوار مجموعات استيطانية مسلحة وأدوار جيش الاحتلال في عدد من المناطق، بما يثير تساؤلات جدية حول حماية المدنيين الفلسطينيين ومحاسبة المسؤولين عن الاعتداءات. وتكمن خطورة هذه الظاهرة في أن الاعتداء لا يقتصر على حادثة فردية، بل قد يترتب عليه إغلاق طريق أو تهديد عائلة أو منع مزارع من الوصول إلى أرضه. كما أن غياب المساءلة الفعالة يفاقم شعور السكان الفلسطينيين بانعدام الحماية، ويهدد استقرار القرى والتجمعات الريفية. ولذلك فإن معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تقتصر على فرض عقوبات على أفراد متورطين، بل تستدعي مساءلة السياسات والمؤسسات التي تتيح استمرار التوسع وتوفر الحماية للممارسات غير القانونية.

القانون الدولي أمام اختبار المصداقية

في مواجهة هذه الوقائع، يبرز موقف محكمة العدل الدولية بوصفه مرجعاً قانونياً أساسياً. ففي رأيها الاستشاري الصادر في ١٩ تموز/ يوليو ٢٠٢٤، اعتبرت المحكمة أن استمرار الوجود الصهيوني في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأكدت ضرورة إنهائه بأسرع وقت ممكن، كما دعت كيان الاحتلال إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وإخلاء المستوطنين من الأرض المحتلة. كما تناولت المحكمة آثار السياسات الصهيونية على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ومع ذلك، فإن الفجوة بين الموقف القانوني والواقع الميداني ما زالت واسعة؛ فالتوسع الاستيطاني مستمر، والقرارات الدولية لم تتحول إلى إجراءات كافية لوقفه. وهنا يبرز السؤال عن جدوى القانون الدولي إذا بقيت أحكامه عاجزة عن حماية السكان الواقعين تحت الاحتلال، وعن قدرة المجتمع الدولي على الانتقال من لغة القلق والإدانة إلى خطوات عملية تضمن احترام القانون.
ختاماً، تكشف أرقام الاستيطان حجم مشروع صهيوني متكامل لابتلاع الأرض الفلسطينية، عبر عشرات المناطق الصناعية، وآلاف الدونمات، وعشرات آلاف الوحدات السكنية، ومئات البؤر الاستيطانية، وشبكات الطرق والحواجز وسياسات تسليح المستوطنين. ولا يقتصر الهدف على توسيع المستوطنات، بل يتجاوز ذلك إلى تفتيت الجغرافيا الفلسطينية، والسيطرة على الموارد، وفرض وقائع تحول دون قيام دولة مستقلة. ورغم اتساع المشروع، تبقى فلسطين أرضاً لشعبها، وحق الفلسطينيين في الحرية والسيادة وتقرير المصير ثابتاً لا تمحوه المستوطنات ولا تغيره الجدران. والمطلوب دولياً تجاوز بيانات التضامن إلى وقف الاستيطان ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وضمان الحقوق الوطنية الفلسطينية.

أزمة سيبرانية تحاصر ترامب وتكشف هشاشة الأمن الأميركي



تتفاقم الأزمة السيبرانية في الولايات المتحدة مع توالي الاختراقات التي طاولت مؤسسات أمنية وعسكرية حساسة، وآخرها منصة «كلاود وان» للحوسبة السحابية التابعة لسلاح الجو الأميركي، ما يثير مخاوف بشأن أمن البيانات العسكرية ويضع إدارة الرئيس دونالد ترامب أمام تساؤلات متزايدة حول قدرتها على حماية البنية التحتية الرقمية.
ونقلت وكالة «رويترز» عن ثلاثة مصادر مطلعة أن اختراق المنصة اكتُشف الشهر الماضي خلال العمل على ترقية النظام، ما أدى إلى تعطّله. وتُعدّ «كلاود وان» من أكبر المنصات السحابية العسكرية الأميركية، إذ تعتمد على خدمات شركات «مايكروسوفت» و«أمازون» و«أوراكل» و«ألفابت»، لتشغيل تطبيقات تتعلق بشؤون الموظفين والرواتب واللوجستيات والصيانة.
وتكمن خطورة الاختراق في ارتباط المنصة بأنظمة عسكرية حساسة، تشمل القيادة والسيطرة، وبيانات رادارات الدفاع الجوي، وأنظمة تتبّع القنابل والصواريخ في أكثر من ٢٠٠ موقع لسلاح الجو الأميركي حول العالم. ولم تتضح حتى الآن هوية المتسللين أو حجم الاختراق، كما لم يُعرف ما إذا كانت بيانات قد سُرقت. ويأتي الحادث في سياق سلسلة اختراقات وأعطال طاولت مؤسسات أميركية، بينها وكالة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفيدرالي، إلى جانب اضطرابات في خدمات تكنولوجية ومصرفية. وفي المقابل، سعت الإدارة الأميركية إلى التقليل من خطورة بعض الحوادث وإرجاعها إلى مشكلات تقنية، فيما أكد وزير الخارجية ماركو روبيو عدم وجود أدلة على تورط جهات أجنبية.
وأثارت هذه التطورات انتقادات سياسية، امتدت إلى شخصيات من تيار «ماغا»، طالبت الإدارة بتقديم توضيحات بشأن الاختراقات ومصادرها. كما أعادت قضية «كلاود وان» طرح التساؤلات بشأن الرقابة على الأنظمة العسكرية السحابية ومسؤوليات الشركات المشغّلة، خصوصاً أن شركة «سايك» تولت المشروع حتى عام ٢٠٢٥، قبل انتقال المسؤولية إلى «ليدوس».
وتضع هذه الحوادث إدارة ترامب أمام اختبار أمني متصاعد، في ظل تزايد الاعتماد على البنية الرقمية في إدارة العمليات العسكرية وحماية المعلومات الحساسة. كما تكشف أن التطمينات الرسمية والإجراءات الإدارية لا تكفي وحدها لمواجهة تهديدات سيبرانية قد تطال أسرار الدولة وأمنها القومي.

اليمن ينزف.. ١٤ شهيداً بينهم ١٢ طفلاً في يومٍ واحد

تتواصل معاناة المدنيين في اليمن مع استمرار الغارات الجوية والقصف السعودي على عدد من المحافظات، مخلفاً ضحايا مدنيين، بينهم أطفال، وأضراراً طالت منازل سكنية ومنشآت خدمية وشبكات اتصالات.
وأعلنت وزارة الصحة اليمنية استشهاد ١٤ شخصاً وإصابة ٢٠ آخرين يوم الجمعة ٢٧/ ١١/ ٢٠٢٦، موضحةً أن الشهداء بينهم ١٢ طفلاً، فيما تضم قائمة الجرحى ثمانية أطفال وامرأة. وتبرز هذه الحصيلة حجم الخطر الذي يواجه المدنيين، ولاسيما الأطفال، الذين وجدوا أنفسهم في دائرة القصف والاستهداف. وفي محافظة تعز، استُهدف مبنى سكني في منطقة التربة بمديرية الشمايتين، ما أدى إلى استشهاد ١١ شخصاً، معظمهم من الأطفال. وأفادت المعلومات بانتشال ثماني جثث من تحت الأنقاض، بينما لا يزال ثلاثة أشخاص في عداد المفقودين، وسط مخاوف من ارتفاع حصيلة الضحايا مع استمرار عمليات البحث.
وفي محافظة صعدة، تعرضت مديرية سحار لـ٣٨ غارة جوية وخمسة صواريخ، كما طالت الضربات خزاناً للوقود وشبكات اتصالات في مديرية مجز. وشهدت مديرية الزهرة بمحافظة الحديدة ثماني غارات استهدفت شبكات الاتصالات، فيما أسفر القصف السعودي على الحدود في منطقة منبه بصعدة عن استشهاد مواطن وإصابة آخر.
ووفق الحصيلة المعلنة، ارتفع عدد ضحايا القصف منذ بدايته إلى ٥٢٤ شهيداً و١٠٥١ جريحاً، وهي أرقام تكشف استمرار المعاناة الإنسانية واتساع آثار القصف على الأسر اليمنية.
من جهته، أعلن المتحدث العسكري للقوات المسلحة اليمنية العميد يحيى سريع تنفيذ ١٠٤ غارات جوية وعمليات قصف صاروخي خلال ٢٤ ساعة، طالت محافظات صنعاء والجوف وتعز وعمران وحجة وصعدة والحديدة ولحج والبيضاء والضالع، مشيراً إلى أن إجمالي العمليات بلغ ٦٠٣٨ عملية.

